واجب وكذا لو صلت او صامت او اعتكفت باذنه او في واجب وكذا في
الندب لان له فسخه فيه ولو استمرت مخالفة سقطت لتحقق النشوز وثبت
للامة والمدبرة كما ثبت للمسلم الحر لكن يشترط في الامة ان يسلمها مولاها
ليلا ونهارا لا لام يجب لاشتراط التمكين التام كما مر ولا يجب على المولى تسليمها
كذلك بل ان اراد التخلص من النفقة فليسلمها تسليما تاما والا فالواجب عليه
تسليمها ليلا خاصة وينبت للمطلقة الرجعية المنصوص والبقاء حبس الزوج
وسلطنة الاستمتاع التظيف على راي حسن لاستماع الزوج عنها اما البائن
فلا نفقة لها ولا سكنى عندنا للمنصوص منها المطلقة ثلاثا ولا نفقة لها
ولا سكنى على زوجها امة ام حرة لزوجها عليها رجعة الا ان تكون حاملا
لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن شملت
البائنات بالطلاق والرجعيات والمنصوص المستفيضة منها الصحيح في
الرجل يطلق امراته وهي حبلى قال احلها ان يضع حملها وعليه نفقتها حتى يضع
حملها واما خبر البائنات مع عدم الحمل وان دل على عدمها صلة الآية بالسنة
والمنصوص منها الصحيح المطلقة ثلثا على العدة لها السكنى والنفقة قال الحلبي
هو قبل الا قال الا وفي حديث فاطمة بنت قيس وليس وكانت مبتوتة لا نفقة لها
الا ان يكون حاملا وهل النفقة للحمل او للحامل الاحلة قولان والنسخ احتمل
الاول فاوجب النفقة لكل حامل وان كانت بائنة غير طلاق وحتى الحامل من نكاح
فاسد ولم تثبت فان الاية صريحة في المطلقة وكذا النصوص مقيدة بها الا نفقة
غير معتبرة حملت على المقيد وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتا الانفاق عليها من
نصيب ولدها عملا بها الاكثر منهم الصدوق والشيخ واخرى لا انفاق عليها من

التركة

التركة لكل المعتبرة المستفيضة تنادي بخلافهما وان لا نفقة لها كما عليه الاكثر المتاخرون

مفتاح النفقة وان ضابط الانفاق لقيام بما يحتاج المراة اليه من طعام وادم
وكسوة واسكان واخدام واله الاكدهان والتنظيف تبعا لعادة امثالها من اهل
البلد جنسا وقدرا لدلالة المعاشرة بالمعروف والانفاق بالمعروف عليه والانفاق
بالمعروف عليه ولا تقدير معتبر اذ في النزع سواه فالمحكم فيه العرف قيل
ويجعل اعتبار حال الزوج لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها سيجعل الله بعد عسر
يسرا وبها يقدر الطعام بمد وقيل بمدين للموسر ومد ونصف للمتوسط
ومد للمعسر قيل ويختلف المادوم باختلاف الفصول وقد تغلب الفواكه في
اوقاتها فيجب واعتبر النسخ في اللحم كل اسبوع مرة لانه المعروف قال ويكون اليوم
واوجب الاسكافي اللحم على المتوسط في كل ثلثة ايام قيل ويزاد على نصاب البلدة
اذا كانت من ذوي التجمل ما يتجمل اشالها به ولو لم يستغن بالثياب في البلاد
الباردة عن الوقود وجب من الحطب والفحم بقدر الحاجة وفي الاخبار
المستفيضة في حقها على زوجها يشبع بطنها ويكسو جلدها وان جهلت
غفرها وفي لفظ آخر يدجو عنها ويستر عورتها ولا يقبح له وجها فاذا
صنع ذلك فقد ادى الله اليها حقها قيل فالدهن قال غبا يوم ويوم لا قيل
فاللحم قال كل ثلثة ايام مرة فيكون في الشهر عشر مرات لا اكثر من ذلك والصبغ
في كل ستة اشهر ويكسوها في كل ستة اربعة اثواب ثوبين للشتاء وثوبين للصيف
ولا يبعد ان يقدر بمقدار ما يلبس في تلك الازمنة وهذا الوابر والحل والزيت وبيوتهن
المرفقة وتوسع فيما لها وتقدير اكل الناس بهم فربما فان شاء اكل ما شاء